يتلفه الحوت فاذا استقر في جوفه لفظه لمرارته وعند ابي يوسف فيهما وفي كل حليه
مخرج من البحر الخمس وبما روى ان عمر رضي الله عنه اخذ الخمس لانه غنيمة كذا في الكافي ولا
في فيروزج وجد في الجبل احتراز عما وجد في خراب الكفار فان فيه الخمس ولذا لا شئ
في الياقوت والزمرد وفي الربيق الخمس في قوله الآخر خلافا لابي يوسف رح وكذا في ثمة
الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة وحكما ان عرفها في موضع الوجدان
والجامع والاسواق مدة تنتابهم فيها طلب المالك ولم تقدر بل رفض الى رأي
الملتقط كذا في الكافي وغيره في الهداية قيل هو الصحيح وقدرها محمد في الاصل بحول من غير
فصل وقيل في عشرة دراهم فصاعدا يعرف حولا وفيما دونها الى ثلثة اشهر وفيما دونها
الى المدرهم جمعة وفيما دون يوما وفي القلس نظر يعنه وبسرة وقيل في اقل من عشر يعرف
على حسب ما يرى وقيل ان خاف طمع الظلمة فلا تعريف عليه ثم بعد التعريف يتصدق
الفقير على نفسه والغني على غيره وما اي كرتبة بيعة الكفر كالمنقش عليه الصنم حبس وباقيه
للواجدان لم يملك الارض عندهم والا اي ان ملك الارض فكذلك عند ابي يوسف رح
واما عندهما فللمختط له الباقي اي المالك الذي ملكه الامام ثلثا اول الفتح سمي بهذا لان
الامام يخط لكل عالم ناحية من الارض وان لم يعرف المختط له او وارثه يصرف الى ما يقضي
مالك يعرف في الاسلام وقال فخر الاسلام يوضع في بيت المال ولو استحق الستر يحمل حالها
في ظاهر المذهب لانه اصل وقيل اسلامي في زماننا لتقادم العهد بعد هذه البلاد كذا
في الكافي والهداية ودكار محراب دار خراب اي ارض الغرب المملوكة كلها لمستامين وجده
فلا شئ فيه وان وجده اي الركاز المستامن في دار بعينها اي من دار الحرب رده
عليها كلها اي مالك تلك الدار وان وجد المستامن دكار نساءهم اي ما يمنع ويتمتع
قيل المراد به الاواني وقيل الثياب في ارض لم تملك حبس وباقيه له اي للواجد وقد
تبع المصنف صاحب الهداية قد ذكر هذه المسئلة في الكافي فعا قدمه مما سبق فتامل

وفي عسل ارضي عشر يؤخذ احتراز عن الخراجيه الذي لا شئ في عسلها او جبل في ثغر
اي ثغر الجبل وعن ابي يوسف رح لا شئ فيه وفي كل ما خرج من الارض مما سوى الاثمان
كالملح والهليج والكبريت والصمغ على ما مضى في الخلاصة وفتاوى قاضيخان وذكر
قاضيخان انه لا عشر في ثمار البستان في دار الرجل وان كانت السلة عشرية بخلاف
ما اذا كانت في الارض وان قل ذلك المذكور عشر مبتداء والظرف المقدم خبره وعند
الشافعي رح لا شئ في العسل وهو رواية عن ابي يوسف وعنه ان المقدر فيما لقيمه فان
بلغ نصابا ففيه العشر والا لا وعنه انه ان اتاه لا شئ فيه حتى يبلغ عشرة اوسق كل وسق
ستون صاعا بصاع محمد وهو ان يبلغ خمسة افراق والفرق ستة اقساط اثنا واربعون رطلا
رطلا وقال المطرزي ستة عشر رطلا وقال الازهري الحد ثون على سكون ولام العرب
على التحريك كذا في الكافي وفي الكفاية عن المغرب ان الفرق ثلثمائة وستة عشر رطلا
وذلك ثلثة اصوع بصاع الحجاز وهو خمسة ارطال وصاع العراق ثمانية ارطال وقا
المطرزي ان في نواد هشام عن محمد رح انه ستة وثلثون رطلا ولم اجده فيما عندنا
من اصول الفقه انتهى كلامها اقول وجوب العشر في القليل الخارج من الارض اعم
عنده وبما عندهما وعند الشافعي رح فلا عشر فيما خرج منها الا ان يكون له ثمرة باقية
وح اما ان كان من الموسوقات اولا كالقطن والزعفران قالا ولم يشترطا فيه ان
يبلغ خمسة اوسق وعن محمد الشافعي رح على ما في التبيين الف وستمائة رطل بالبغدادية وفي
المحرابي ثمانية من بالملي الصغير وذلك ثمانية من وستة واربعون منا ثلثا من الملي الكبير
الذي وزنه ستمائة درهم وعندهما على ما في الكافي والكفاية كل وسق ستون صاعا
بالعراقي مجموعه الف وماتا منا قال الامام الحلواني هذا قول اهل الكوفة وعند البصريين
والوسق ثلثمائة من واما الثاني فعنده ابي يوسف رح باعتبار قيمه خمسة اوسق من
اذ في الموسوقات كالذرة في زماننا وعند محمد رح باعتبار خمسة عشر انتهى مقاديره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)